دراسة قانونية صادرة عن منصة كاونسلوCounselO |

هل يمكن تجاوز التقادم برفع دعوى الإثراء بلا سبب؟

موضوع الاستشارة

مدى إمكانية إقامة دعوى الإثراء بلا سبب بعد صدور حكم برد دعوى مطالبة مالية ناشئة عن عقد مقاولات لشمولها بالتقادم.

أولاً: الوقائع

استشارة قانونية من إحدى الجهات بشأن مطالبة مالية ناشئة عن تنفيذ أعمال مقاولات **CounselO**تلقت منصة بموجب **أمر شراء** صادر من الجهة المدعى عليها.

وقد سبق للعميل إقامة دعوى مطالبة مالية للمطالبة بقيمة المستحقات الناشئة عن تنفيذ الأعمال، إلا أن المحكمة أصدرت حكمًا برد الدعوى استنادًا إلى شمول المطالبة بالتقادم، باعتبار أن المطالبة أقيمت بعد انقضاء مدة التقادم النظامية البالغة عشر سنوات.

وعقب صدور الحكم، استفسر العميل عن إمكانية إقامة دعوى جديدة تستند إلى **الإثراء بلا سبب** بدلاً من المطالبة العقدية، بهدف استرداد قيمة الأعمال التي استفادت منها الجهة الأخرى.

ثانياً: المسألة القانونية

هل يجوز بعد رد الدعوى العقدية بسبب التقادم إقامة دعوى مستقلة بالإثراء بلا سبب للمطالبة بالمبلغ ذاته، أم أن هذه الدعوى ستواجه ذات المصير؟

ثالثاً: الدراسة القانونية

بعد دراسة الوقائع وطبيعة العلاقة بين الطرفين، تبين أن مصدر الالتزام هو **عقد مقاولات ممثل في أمر شراء** ينظم حقوق والتزامات الطرفين بصورة مباشرة.

والأصل في دعوى الإثراء بلا سبب أنها مصدر احتياطي للالتزام، ولا يُلجأ إليها إلا عند غياب أي سند عقدي أو نظامي ينظم العلاقة بين الطرفين.

وبما أن العلاقة في الحالة المعروضة تستند إلى عقد قائم، فإن المطالبة بقيمة الأعمال يجب أن تستند إلى هذا العقد، ولا يجوز استبدال الأساس العقدي بدعوى الإثراء بلا سبب لمجرد سقوط المطالبة العقدية بالتقادم.

كما أن التقادم لا يفقد الحق وصفه العقدي، وإنما يمنع سماع المطالبة القضائية به بعد مضي المدة النظامية، ومن ثم فإن تغيير التكييف القانوني للدعوى لا يؤدي إلى إنشاء حق جديد أو إحياء حق أصبح غير قابل للمطالبة القضائية بسبب التقادم.

ومن ثم، فإن إقامة دعوى الإثراء بلا سبب للمطالبة بالمبلغ ذاته ستتعرض غالبًا للدفع بأن العلاقة يحكمها عقد، وأن الدعوى الجديدة ليست سوى إعادة للمطالبة بالحق ذاته تحت وصف قانوني مختلف.

رابعاً: رأي كاونسلو

خلصت **Counselo** إلى أن:

- لا يُنصح بإقامة دعوى الإثراء بلا سبب في هذه الحالة، لوجود علاقة تعاقدية واضحة بين الطرفين.
- تغيير الأساس القانوني للمطالبة لا يؤدي إلى تجاوز أثر التقادم متى كان محل المطالبة واحدًا.
- الاحتمال الأكبر أن تُرفض الدعوى الجديدة لكونها تستهدف استرداد ذات الحق الذي سبق القضاء بعدم سماع المطالبة به بسبب التقادم.

وترى المنصة أن الجهد القانوني ينبغي أن يتركز – إن وجدت مستندات مؤيدة – على البحث عن وقائع قانونية جديدة يمكن أن تؤثر في احتساب مدة التقادم، مثل:

- وجود إقرار لاحق بالدين.
- وجود اتفاق أو تسوية لاحقة.
- وجود دفعات جزئية أو مراسلات تثبت تجديد الالتزام.
- وجود سبب قانوني لوقف أو انقطاع التقادم وفق النظام.

أما في حال عدم وجود أي واقعة قانونية جديدة من هذا القبيل، فإن فرص نجاح أي دعوى جديدة للمطالبة بالمبلغ ذاته تعد محدودة للغاية.

الخلاصة

الرأي القانوني لمنصة كاونسلو:

في ضوء الوقائع المعروضة، فإن إقامة دعوى الإثراء بلا سبب لا تشكل وسيلة قانونية مناسبة لتجاوز الحكم الصادر بشمول المطالبة بالتقادم، وذلك لأن العلاقة بين الطرفين يحكمها عقد، ولأن تغيير التكييف القانوني للدعوى لا يؤدي إلى إحياء حق سقطت المطالبة القضائية به بسبب التقادم. وعليه، فإن الخيار القانوني الأكثر جدوى يتمثل في فحص ملف النزاع بالكامل للبحث عن أي واقعة قانونية لاحقة يمكن أن تؤثر في بدء أو انقطاع أو وقف مدة التقادم، بدلاً من إعادة المطالبة بالحق ذاته تحت مسمى قانوني مختلف.